اسمُ التّفضيلِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ في تفسيرِ نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ للملاّ مُحسن القزوينيّ – دراسةٌ وتحقيقٌ

م. بهاء مهدي مظلوم الغزالي
أ. م. د محمد علي هوبي الربيعي
جامعة كربلاء : كلية العلوم الإسلامية

The superlative form in the interpretation of the Almighty's saying: “And do not be the first to disbelieve in it” In the interpretation of Nur al-Tawfiq and Kashf al-Tadqiq By Mulla Muhsin al-Qazwini – A study and investigation

M. Bahaa Mahdi Mazloum Al-Ghazali
Prof. Dr. Muhammad Ali Houbi Al-Rubaie
University of Karbala: College of Islamic Sciences

https://doi.org/10.64704/dawat.2026124718

ملخص البحث

اعتادَ المفسِّرون الّذينَ انتهجوا المنهجَ الكاملَ في التّفسيرِ على إعرابِ الآياتِ القرآنيّةِ الكريمةِ؛ لما للإعرابِ من دورٍ في توضيحِ المعاني التّفسيريّةِ وبيانها، وكذلكَ للإفادةِ منهُ في ترجيحِ معنًى تفسيريٍّ معيَّنٍ أو اختياره.

وكانَ ممَّن تعرَّضَ لذلكَ الملّا القزوينيَ (١١٥٠هـ)، الذي سطَّرَ بقلمِهِ الجميلِ صفحاتٍ من تفسيرِ القرآنِ العزيزِ سمَّاهُ (نورَ التوفيقِ وكشفَ التّدقيقِ) مُبيِّنًا أنَّ الخائضَ فيهِ لا يُمكنُهُ الوصول إلى ساحلِ برِّ أمانِهِ من دونِ نورِ الله العزيزِ الذي يُوفِّقُ صاحبَهُ بمقدارِ إخلاصِهِ وتفانيهِ وإيمانِهِ بمعبودِهِ وبكتابِهِ وبقدرِ طاقتِهِ وسعيِهِ.

ومِن دراسةِ هذا السِّفرِ القَيِّمِ تجلّت لنا الوفرةُ العلميّةُ التي ضَمَّها هذا التفسيرُ، وفي مختلفِ الفنونِ والعلوم، وسيسعى الباحثُ في بحثِهِ هذا إلى تسليطِ الضّوءِ على الطّريقةِ التي اتَّبعَها المصنِّفُ في بيانِهِ الإعرابيِّ عبر موضوعِ اسم التّفضيلِ، وكيفيّة تناولِهِ وعرضِهِ لهذا الموضوعِ فكانَ البحثُ بعنوان:

(اسمُ التّفضيلِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ في تفسيرِ نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ للملّا مُحسن القزوينيّ – دراسةٌ وتحقيقٌ)

وتوصَّلَ البحثُ إلى مجموعة منّ النتائجِ، منها:

١- يميلُ المصَنِّفُ في آرائهِ النّحويَّةِ إلى المدرسةِ البصريَّةِ، فنراهُ تارةً يذكرُ ذلكَ، وتارةً يعرضُ رأيَ البصريّينَ وكأنّهُ منَ المسلَّماتِ.

٢- يختارُ في بعضِ الحالاتِ الإعرابيَّةِ رأيَ الكوفيّينَ؛ لقوَّةِ أدلَّتِهم.

٣- يذكرُ الوجوهَ الإعرابيّةَ الّتي بيَّنها النّحويّون والمفسِّرونَ المتقدِّمونَ، ناقلًا لأقوالِهم مُعلِّقًا على بعضِها، أو من غيرِ تعليقٍ أو إضافةٍ.

٤- وجوب مطابقةِ المضافِ إليهِ للموصوفِ في أفعلِ التّفضيلِ المضافِ إلى النكرةِ.

٥- إنَّ وزنَ (أوَّل): أفعَلُ؛ لأنّ تصريفَهُ على (أُولى) في الواحدةِ و(أُوَل) في جمعِها، وهما فُعلى وفُعَل دليلٌ على أنّه أفعَلُ التفضيلِ فالهمزةُ فيهِ زائدةٌ.

ومنَ الله التّوفيقُ.

الكلماتُ المفتاحيّة: «اسمُ التّفضيل، الملّا القزوينيّ، تفسيرُ نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ»

Abstract

The interpreters who adopted the complete approach to interpretation used to analyze the grammatical structure of the noble Qur'anic verses, because analysis plays a role in clarifying and explaining the interpretive meanings, and also to benefit from it in favoring or choosing a specific interpretive meaning.

Among those who were exposed to this was Mulla al-Qazwini (d. 1150 AH), who wrote with his beautiful pen pages of interpretation of the Holy Qur'an, which he called (The Light of Success and the Unveiling of Accuracy). He explained that the one who ventures into it cannot reach the shore of his safety without the light of God Almighty, who grants success to its owner according to his sincerity, devotion, and faith in his God and His Book, and according to his strength and effort.

Through studying this valuable book, the wealth of knowledge contained in this commentary became clear to us, encompassing various arts and sciences. In this research, the researcher will seek to shed light on the method the author followed in his grammatical explanation through the topic of the superlative adjective, and how he addressed and presented this topic. Thus, the research was entitled:

(The superlative form in the interpretation of the Almighty's saying: "And do not be the first to disbelieve in it" in the interpretation of Nur al-Tawfiq and Kashf al-Tadqiq by Mulla Muhsin al-Qazwini - a study and investigation)

The research reached a set of results, including:

1- The author tends in his grammatical opinions towards the Basran school, so we see him sometimes mentioning that, and sometimes presenting the opinion of the Basrans as if it were a given.

2- In some grammatical cases, he chooses the opinion of the Kufan grammarians due to the strength of their arguments.

3- He mentions the grammatical interpretations explained by earlier grammarians and exegetes, quoting their statements and commenting on some of them, or without comment or addition.

4- The genitive case must agree with the noun it modifies in the superlative form when it is followed by an indefinite noun.

5- The form of (أَوَّل) is (أُولى) because its conjugation is (أُوَل) in the singular and in the plural, both being and, indicates that it is the superlative form, and the initial hamza is extra.

And from God comes success.

Keywords: "Superlative adjective, Mulla Qazwini, Tafsir Nur al-Tawfiq wa Kashf al-Tadqiq"

مُقدّمة

الحمدُ لله والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ خلقِ الله سيّدِنا ونبيِّنا الأكرمِ ﷺ وعلى آلِهِ الهُداةِ الميامينَ المنتَجبينَ عليهم السلام، واللّعنةُ الدّائمةُ على أعدائِهم أجمعينَ إلى قيامِ يومِ الدّينِ.

وبعد:

إنَّ إحياءَ التّراثِ ضرورةٌ علميّةٌ وإنسانيّةٌ لكلِّ أمّةٍ، تهدفُ إلى إخراجِ النّصوصِ التّراثيّةِ للنّاسِ للإفادةِ منها في بناءِ معارفِهم وتطويرِها، ولاسيّما ما يتّصل منها بالدّراساتِ الإسلاميّةِ عمومًا والقرآنيّة خاصّة؛ إذ إنَّ كثيرًا منها لا نعلمها إلّا من كتبِ الرّجالِ والطّبقاتِ والفهارسِ، ولم تخرج إلى عالمِ النّورِ.

فتراثُ الأمّةِ الإسلاميّةِ مليءٌ بالكنوزِ والجواهرِ الّتي يعزُّ وجودُها عندَ غيرِها من الأممِ؛ لذا يجبُ أن توجَّهَ الجهودُ إلى إحياءِ هذا التّراثِ والمحافظةِ عليهِ، وإخراجِ تلكَ الدررِ من مكنونِها، وعلى الرّغمِ من كثرةِ الدّراساتِ القرآنيّةِ والتفسيريّةِ بشتّى منهجيّاتِها واتّجاهاتِها إلّا أنّنا نجدُ القرآنَ الكريمَ ما يزالُ غضًّا جديدًا، وبحرًا واسعًا يغرِفُ منهُ كلُّ مُتَعرِّضٍ لهُ بما وفَّقَهُ اللهُ لهُ وبقدرِ علمِهِ وإخلاصِهِ، وكانَ ممَّن تعرَّضَ لذلكَ الملّا القزوينيَ الذي سطَّرَ بقلمِهِ الجميلِ صفحاتٍ من تفسيرِ القرآنِ العزيزِ سمَّاهُ (نورَ التوفيقِ وكشفَ التّدقيقِ) مُبيِّنًا أنَّ الخائضَ فيهِ لا يُمكنُهُ الوصولُ إلى ساحلِ برِّ أمانِهِ من دونِ نورِ اللهِ العزيزِ الذي يُوفِّقُ صاحبَهُ بمقدارِ إخلاصِهِ وتفانيهِ وإيمانِهِ بمعبودِهِ وبكتابِهِ وبقدرِ طاقتِهِ وسعيِهِ.

ومِن دراسةِ هذا السِّفرِ القَيِّمِ تجلّت لنا الوفرةُ العلميّةُ التي ضَمَّها هذا التفسيرُ، والتي يُمكنُ تبيانها بالمظاهرِ الآتية:

١- يُعَدُّ تفسيرًا بديعًا في عصرِهِ فقد ابتعدَ عن الإطالةِ المملّةِ كما اجتنبَ الإيجازاتِ المخلّةِ، قَدَّمَ اللّغةَ والإعرابَ، واعتمدَ رواياتِ أولي الألبابِ، فكانَ منهجُهُ التفسيريّ مُتكاملًا.

٢- اهتمَّ بالقضايا اللّغويّةِ والبلاغيّةِ وعلى قدرِ ما يحتاجهُ في إتمامِ بيانِ المعنى المرادِ.

٣- عرضَ الكثيرَ منَ الوجوهِ الإعرابيّةِ، والقواعدِ النّحويّةِ، عارضًا آراءَ النّحويّين فيها مُرجّحًا فيما بينها، حتّى يمكنُ عدُّهُ من مصادرِ النَّحو القرآني.

٤- ولهُ آراءٌ عدّةٌ في الرّدِّ على بعضِ علماءِ الإماميّةِ، فنراهُ تارةً يحاولُ تصحيحَ رأيِهم، وتارةً يحاولُ توجيهَهُ بما يتوافقُ معَ أصولِ المذهبِ، وتارةً ثالثةً ينقدُهُ ويرفضُهُ، وفي كلِّ ذلكَ يستدِلُّ بالأدلّةِ الرّوائيّةِ.

وسيسعى الباحثُ في بحثِهِ هذا إلى بيانِ المنهجِ الذي اتّبعَهُ المصنِّفُ في بيانِهِ الإعرابيِّ، وأهمِّ الصّورِ الإعرابيّةِ الواردةِ في التفسيرِ، عبر موضوعِ اسم التّفضيلِ، وكيفيّة تناولِهِ وعرضِهِ لهذا الموضوعِ، فكانَ البحثُ بعنوان:

(اسمُ التّفضيلِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ في تفسيرِ نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ للملّا مُحسن القزوينيّ – دراسةٌ وتحقيقٌ)

أهدافُ البحث:

١- تسليطُ الضّوءِ على عَلَمٍ من أعلامِ مدرسةِ أهلِ البيتِ عليهم السلام.

٣- بيانُ الجهدِ التّفسيريِّ الكبيرِ الذي بذلَهُ المفسِّرُ، وظهرَ جليًّا بينَ صفحاتِ تفسيرِهِ.

٤- بيانُ العرضِ الإعرابيّ للمصنِّفِ في تفسيرِهِ.

منهج البحث:

اعتمدَ الباحثُ في بحثِهِ على المنهجِ التّاريخي الوصفي في مبحثِهِ الأوّلِ؛ إذ تضمّنَ احداثًا تاريخيّةً تناسبت مع هذا المنهجِ، كما استعانَ بالمنهجِ التّحليلي في مبحثِهِ الثّاني، والتحقيقِ.

خطّة البحث:

وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ أن يُقسمَ على قسمين:

أوّلُهما: الدِّراسةُ: وفيها مبحثانِ:

الأوّلُ: في بيانِ أحوالِ المفسِّرِ، ويقعُ في ثلاثةِ مطالب؛ تطرقَ الباحثُ فيهِ إلى التّعريفِ بحياةِ المفسِّرِ، وشيوخِهِ، وتلامذتِهِ، وبيانِ مكانتِهِ العلميّةِ، وآثارِهِ.

وجاءَ مبحثُهُ الثّاني في ثلاثةِ مطالب أيضًا؛ ذكرَ فيهِ نبذةً عنِ التّفسيرِ، ودواعي تصنيفِهِ، ومنهجيَّةِ المفسِّرِ في تفسيرِهِ، وقيمتِهِ العلميَّةِ ومصادرِهِ.

وثانيهُما: التّحقيقُ، وفيهِ أربعُ نقاطٍ:

الأولى: في وصفِ المخطوطِ، والثّانيةُ: في بيانِ منهجِ التّحقيقِ، والثّالثةُ: في عرضِ صورٍ منَ المخطوطِ، والرّابعةُ: للنّصِّ المحقَّقِ، واختتَمَ الباحثُ عرضَهُ هذا بخاتمةٍ اشتملَت على أهمِّ ما توصَّلَ إليهِ من نتائج.

وأخيراً، فإنّ ما كان في هذا العمل من جهدٍ يُرضي أهلَ العلمِ وحكّامَهُ فهوَ من توفيقاتِ الله سبحانه وتعالى، وإن كانَ فيهِ هفوةٌ أو زللٌ أو مجانبةٌ عنِ الصّحّةِ فهوَ من جهدِ الباحثِ، فالكمالُ لهُ سبحانهُ ولكتابِهِ، وعصمتُهُ لَمن خصَّهُم بها تعالى، وآخرِ دعوانا أنِ الحمدُ لله أوّلًا وآخِرًا.

القسمُ الأوّلُ: الدِّراسةُ

المبحثُ الأوّلُ: سطورٌ عن المفسِّرِ

المطلبُ الأوّلُ: حياتُهُ

أوّلًا: الاسمُ واللّقبُ:

هو الملّا مُحسِنُ بنُ مُحمّد طاهرٍ بن مُحمّد مُؤمن النَّحوي، طالقانيُّ الأصلِ، قزوينيُّ المسكنِ، كما يسمّى مُحمّد مُحسن، منَ العُلماءِ البارزينَ في القرنينِ الحادي عشرَ والثّاني عشرَ الهجريّينِ[١].

ثانيًا: المولِدُ والنّشأةُ:

وُلِدَ ونشأ وترَعرعَ في أسرةٍ عُرِفتْ بالعلمِ والمعرفةِ في قزوين، فقد كانَ والدُهُ مِنَ العلماءِ الأعلامِ، وكذلكَ كانَ جدُّهُ من قبلِهم من أهلِ العلمِ المصَنِّفينَ، والذي أوقفَ مكتبتَهُ على أولادِهِ، اشتهرت أسرتُهُ بالنّحويّ نسبةً إليه، فهوَ جدُّ الطّائفةِ النّحويّةِ في قزوين[٢].

ثالثًا: وفاتُهُ:

لمْ يرد اتّفاقٌ بين أصحاب التّراجمِ على سنة وفاةِ الملّا القزوينيّ بالتّحديدِ، ونقلَ الطّهراني أنَّ وفاتَهُ كانت في حدودِ سنةِ (١١٥٠هـ)[٣].

المطلبُ الثّاني: شيوخُهُ وتلامذتُهُ

أوّلًا: شيوخُهُ:

تَتلمَذَ الملّا القزوينيّ على يدِ مجموعةٍ منَ العلماءِ الأفاضلِ في عَصرِهِ، فكانَ والدُهُ أوّلَهُم، كما أنَّ لهُ إجازةً منهُ في الحديثِ[٤]، وكذلكَ منهم الشّيخُ الحرُّ العامليّ (١١٠٤هـ) صاحبُ كتابِ (وسائلُ الشّيعةِ)[٥]، ويُعدُّ السّيدُ قُوامُ الدّينِ مُحمّدُ بنُ مُحمّد مهدي السّيفيّ القزوينيّ (١١٥٠هـ)[٦] أبرز شيوخِهِ.

ثانيًا: تلامذتُهُ:

لم تذكرْ مصادرُ التّراجمِ والرّجالِ شيئًا عن تلامذةِ المصَنِّفِ ولا أحوالِهم، إلّا أنَّ الطّهرانيّ احتملَ أن يكونَ مُحَمَّدُ هادي الطّالقانيّ أحدَ تلامذتِهِ اعتمادًا على وجودِ مجموعةٍ من مصنَّفاتِ الملّا القزوينيّ عندَهُ وبخطِّهِ، ومنها الرسالة الوضعيّة الأبهريّة[٧].

المطلبُ الثّالثُ: مكانتُهُ العلميّةُ وآثارُهُ

أوّلًا: مكانتُهُ العلميّةُ:

اشتهرَ الملّا القزوينيّ بالنّحو حتّى عُرفت أسرتُهُ بالطائفةِ النّحويّة تبعًا له كما مرَّ، فضلًا عن جملةٍ من العلومِ الأدبيّةِ والفقهيّةِ والرّوائيّةِ، فصنَّفَ في مختلفِ العلومِ النّقليّةِ والعقليّةِ، فتَوسَّعت خزانةُ كتُبِهِ الّتي ورثها من جدِّهِ والتي بقيت وقفًا على أولادِهِ، وقد استمرَّ بالتّأليفِ والتّصنيفِ إلى أواخرِ حياتِهِ.

وَصفَهُ السيّد مُحسنِ الأمينيّ بأنّهُ: «عالمٌ فاضلٌ، وأديبٌ، إمامٌ في العلومِ العربيّةِ»[٨]، وقالَ فيهِ العلّامَةُ الطّهرانيّ: «لهُ تصانيف كثيرةٌ كتبَها بخطِّهِ الجيّدِ الحسَنِ، وأوقفَها على ولدِهِ»[٩]، وقالَ أيضًا: «هو جدُّ الطّائفةِ النّحويّةِ بقزوين»[١٠].

ثانيًا: آثارُهُ:

تركَ المُصنِّفُ تراثًا علميًّا ضخمًا وفي مُختلفِ فروعِ العلمِ، وقد برعَ كثيرًا في علومِ العربيّةِ من نَحوٍ وصرفٍ وأدبٍ وخطٍّ، وعلومِ القرآنِ، والمنطقِ، والحسابِ، وغيرِها، ومنها على سبيلِ الأمثلةِ لا الحصرِ:

١- تفسيرُ نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ: ويقعُ في ثلاثةِ مجلّداتٍ. وهو المعنيُّ بهذهِ الدّراسةِ[١١].

٢- زينةُ السّالكِ في شرحِ ألفيّةِ ابن مالك: وهو شرحٌ للألفيّةِ كشرحِ ابن عقيلٍ، ويقعُ في أربعةِ أجزاءٍ[١٢].

٣- شرح العوامل المائة: وهو شرح مختصر معروف على العوامل للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، مزج بالأصل حتّى أصبحَ متنًا خاصًّا[١٣].

٤- شرحُ أبياتِ (ثمانًا بعدَ ما جاوزتِ الاثنينِ): وهو يقرُبُ من ثلاثمائةِ بيتٍ، وهي أبياتٌ مشهورةٌ في تمييزِ أسماءِ العددِ، ذكر صاحبُ الذريعة أنَّهُ مختصرٌ عربيٌّ رآهُ

في النّجف[١٤].

٥- سراجُ العقولِ إلى منهاجِ الأصولِ: وهو شرحٌ على كتابِ منهاجِ الأصولِ إلى علمِ الأصولِ للقاضي ناصر الدّينِ البيضاويّ (٦٨٥هـ)[١٥].

٦- توشيحُ الوافيةِ بمعانٍ كافيةٍ: وهو شرحٌ لـ(الوافيةِ) الذي هو نظمٌ لأستاذهِ قوام الدّينِ السّيفيّ لشافيةِ ابن الحاجبِ في علم الصّرفِ، أنهاهُ سنةَ ١١٣٦هـ[١٦].

المبحثُ الثّاني: سطورٌ عن التّفسيرِ

المطلبُ الأوّلُ: اسمُ التّفسيرِ ودواعي تصنيفهُ

أوّلًا: اسمُ التّفسيرِ ونِسبتُهُ:

أجمعَ كلُّ مَن ترجَمَ للمُلّا مُحسنِ القزوينيّ أنَّ لديهِ تفسيرًا للقرآنِ الكريمِ، وقد ذكروا أنّ اسمَهُ (نورُ التّوفيقِ وكشفُ التّدقيقِ)[١٧]، كما قد صرّح بذلكَ الملّا نفسُهُ في مقدّمةِ هذا التفسيرِ أنَّهُ قد سمّى تفسيرَهُ هذا بـ(نورُ التّوفيقِ وكشفُ التّدقيقِ)[١٨]، كما أعادَ ذكرَ اسمِهِ في ختامِ الجزءِ الأوَّلِ منَ التّفسيرِ بقولِهِ:

«قد تمَّ تفسيرُ الجزءِ الأوَّلِ منَ التّفسيرِ المسمّى بـ(نورِ التّوفيقِ وكشفِ التّدقيقِ)» [١٩].

ثانيًا: دواعي التّصنيفِ:

اعتادَ العُلماءُ والمُصنِّفونَ ذكرَ الأسبابِ التي دعتهم إلى كتابةِ مؤلّفاتهم ومُصنّفاتهم في مقدِّمةِ كتبِهم، إشارةً منهم إلى بيانِ الحاجةِ إلى مثلِ هذا المؤلَّفِ، وهو ما سارَ عليهِ الملّا مُحسنُ القزوينيّ، إذ بيَّنَ الدّواعيَ والأسبابَ الّتي دفعتهُ إلى كتابةِ تفسيرِهِ هذا في مقدِّمتِهِ، فإنَّ التّفاسيرَ الّتي سبقتهُ قد اصطَبغَت بتخصُّصِ مُفسّريها، فتَراها إمّا لُغويَّةً أو نحويّةً أو بلاغيّةً أو روائيّةً، أو قد أخذت مِن كلِّ شيئًا قليلًا لا يفي بالغرضِ، إذ قالَ:

«فأَردتُ أن أجمعَ ما كانَ مُحتاجًا إليهِ في كلِّ بابٍ، مُتوَسّطًا بينَ الإيجازِ المُخِلِّ، والإكثارِ المُمِلِّ؛ مُناصحَةً لمقتبسِيهِ ومُسامحةً لمستفيديهِ»[٢٠].

وهذا ما أبدعَ فيهِ على طولِ التّفسيرِ، فنراهُ يستعرضُ اللّغةَ والإعرابَ بقدرِ ما يحتاجُ إلى بيانِ المعنى المرادِ، وصولًا إلى ما أُثِرَ عن أئمَّةِ أهلِ البيتِ عليهم السلام لتحديدِ المعنى المقصودِ من النّصِّ الشريفِ، من غيرِ اختصارٍ ولا

إطنابٍ.

المطلبُ الثّاني: منهجيَّةُ المُفسِّرِ في تفسيرِهِ:

اتَّبَع المصنِّفُ في تفسيرِهِ هذا منهجيّةً معيّنة لا يكادُ يتركها إلَّا في حالات تكرّر ذكر اللفظ أو عند تكرّرِ الآيةِ مرّةً أخرى، ويُمكنُ بيانُ هذهِ المنهجيّةِ في النّقاطِ الآتية:

١- يذكرُ مَكّيَّ السّورِ ومَدنيَّها، وعددَ آياتِها، والاختلافَ فيها.

٢- يُوردُ رواياتٍ عنِ النّبيِّ ﷺ وأئمّةِ أهلِ البيتِ عليهم السلام في فضائلِ السّورِ.

٣- القراءات: وقد أشارَ المصنِّفُ إلى القراءاتِ الشاذّةِ إن وُجدت، كما يذكرُ الحجّةَ للقراءةِ.

٤- اللغة: فَصَّل القولَ في بيانِ المعاني اللّغويّة للألفاظ، ذاكرًا نظائرَها وأضدادَها وجميعَ معانيها المحتملةِ التي تُفيدُ في الوصول إلى المعنى المُراد، مُستدلًا لذلك بآيات من القرآن المجيدِ، وبما ورد من رواياتٍ عنِ المعصومينَ عليهم السلام، وبالشّعرِ العربي، وكذلك فهو يتعرّضُ لبيانِ اشتقاقات بعض الألفاظ وأوزانِها.

٥- الإعراب: إذ يُبيِّنُ جميعَ الوجوهِ الإعرابيّةِ، ويُفصّلُ فيها، ويُناقشُ آراء النّحويّين ويُعلِّقُ عليها، كما يستدلُّ للرأي الراجح عندهُ بالأدلّةِ القرآنيّةِ والشّواهد الشّعريّةِ، وكانَ كثيرًا ما يُحيلُ إلى كتابهِ (زينةُ السّالِكِ) في بيانِ الحالاتِ الإعرابيّةِ، والمعاني النّحويّةِ.

٦- أسبابُ النُّزولِ، كما يُسمّيها شأن النّزول: إذ يُعرِّجُ على نقلِ أسبابِ نزولِ النّصِّ الشّريفِ من دونِ تعليقٍ أو إضافةٍ إن وُجدت.

٧- المعنى: يعرضُ جميعَ الأقوالِ التفسيريّةِ الواردةِ والمُحتملةِ مُرجّحًا فيما بينها مُستدلًّا عليها بالشّواهدِ القرآنيّةِ والروائيّةِ والشّعريّةِ، وفي الغالب يوردُ العديدَ منَ الرّواياتِ التفسيريّة المأثورة عن أئمّةِ أهلِ الهدى جاعلًا إيّاها الفيصلَ في تحديد معنى النّصِّ الشّريفِ؛ إيمانًا منهُ بأنَّهم عليهم السلام عِدلُ القرآنِ وأهلُهُ وتُرجمانهُ، كما يستطرِدُ على بعضِ العلماءِ مُعترِضًا أو مناقِشًا لهم في بعضِ تفسيراتِهم.

٨- دلالاتُ الآيات: عادةً ما يذكرُ باختصارٍ أهمَ الدّلالاتِ المفادَةِ منَ النصِّ الشّريفِ، جاعلًا إيّاها كالخلاصةِ

للمعنى.

المطلبُ الثّالثُ: القيمةُ العلميَّةُ للتّفسيرِ ومصادرُهُ

أوّلًا: القيمةُ العلميَّةُ للتّفسيرِ:

لتفسيرِ نورِ التّوفيقِ قيمةٌ علميَّةٌ كبيرةٌ بما حوى مِن مناقشاتٍ ودلالاتٍ قيِّمةٍ وضَّحَها المصَنِّفُ في جنباتِ تفسيرِهِ، ويُمكِنُ الإشارةُ إليها عن طريقِ مجموعةٍ مِنَ النّقاطِ نوردُها بالآتي:

١- ناقشَ العديدَ من الآراءِ اللّغويَّةِ والنّحويّةِ والصّرفيّةِ، لكبار اللّغويّين والنحويّين من مثلِ الخليلِ، وسيبويه، والكسائيّ، والفرّاء، والرّضي الاستراباذي، وغيرهم، وبيَّنَ صحيحَها من سقيمِها بالأدلّةِ الصَّحيحةِ، كما يُحيلُ في تَفصيلِ هذهِ المسائلِ إلى كتابيهِ (توشيحِ الوافيَةِ وزينةِ السّالكِ).

٢- ضَمَّنَ تفسيرَهُ مناقشاتٍ تفسيريّةٍ لكبارِ المُفسّرينَ منهم على سبيلِ التّمثيلِ لا الحصرِ الشّيخُ الطبرسيّ والعلّامةُ الزمخشريّ والعلّامةُ البيضاويّ، مُبيّنًا آراءَهُم مناقِشًا إيّاها.

٣- طرحَ بعضًا من آراءِ المعتزلةِ والمجبّرةِ مُبيّنًا فسادها رادًّا عليها.

٤- تناولَ في تفسيرِهِ الاتّجاهَ اللّغويّ التّفسيريّ، فكان يذكرُ جميع الآراءِ التفسيريّة اللّغويّةِ والنّحويّةِ عارضًا إيّاها مُختارًا ما يراهُ الأصحَّ منها ذاكرًا دليلَهُ لذلك.

٥- اعتمدَ في بيانِ المعنى التفسيريّ على الرّواياتِ المأثورةِ عن أئمَّةِ أهلِ البيتِ عليهم السلام.

٦- يُلمِحُ ويُشيرُ إلى عقيدَتِهِ كلّما سنَحتِ الفرصةُ لذلكَ.

٨- سعةُ علمِهِ وإحاطتُهُ بتفسيرِ كتابِ الله، فكأنَّ التفسيرَ حاضرٌ بكاملِهِ أمامَهُ معَ تفسيرِ كلِّ آيةٍ منهُ، فهو يُحيلُ أحيانًا في بيان بعضِ المعاني إلى ما سيأتي من تفسيرِ آيةِ كذا، أو سورةِ كذا.

ثانيًا: مصادرُهُ التّفسيريّةُ:

اعتمدَ المصنِّفُ في تفسيرِهِ المنهجَ الكاملَ في التّفسيرِ وهذا ما تطلَّبَ منهُ الاعتمادَ على مصادرَ عدَّةٍ وفي مُختلفِ العلومِ والمعارفِ، وهو ما صَرَّحَ بهِ في مقدِّمةِ تفسيرِهِ إذ قالَ: «وما نذكرُ مِن أخبارِ أهلِ العصمَةِ والطّهارةِ فهيَ

مأخوذةٌ من كتبِ أصحابِنا رضوان الله عليهِم منَ (الكافي) للشّيخِ أبي جعفرٍ مُحمّدِ بنِ يعقوبَ الكلَينيّ، و(التّهذيبِ، والأمالي، والغيبةِ) للشّيخِ أبي جعفرٍ مُحمّدِ بنِ الحسنِ الطّوسيّ، و(الفقيهِ، والتّوحيدِ، والعُيونِ، والعِللِ، وإكمالِ الدّينِ، ومَعاني الأخبارِ، والمجالِسِ، والاعتقاداتِ) للشّيخِ الصّدوقِ أبي جعفرٍ مُحمّدِ بنِ بابويهِ القمّيّ، و(المناقِبِ) لمحمّدِ بنِ شهر آشوبَ المازندرانيّ، و(تفسيرِ الإمامِ الهمامِ أبي مُحمّدٍ الحسنِ العسكريِّ عليه السلام)، و(تَفسيرَي عليِّ بنِ إبراهيمَ القمّيِّ، ومُحمّدِ بنِ مسعودٍ العيّاشيِّ)، ونشيرُ إلى هذهِ الثّلاثةِ بقولِنا: تفسيرُ الإمامِ والقُمّيِّ والعيّاشيّ، ومن (مجمعِ البيانِ والجوامِعِ) للشّيخِ أبي عليّ الطّبرسيِّ طابَ ثراهُ، وربّما نقلنا تلكَ أكثرَها من (تفسيرِ الصّافي) لمحمّدِ بنِ المرتضى الملقّبُ بمولانا مُحسنِ الكاشاني، ومن (نورِ الثّقلينِ) للعالمِ الرّبّاني عبدِ العليِّ بنِ جمعةَ الحويزيِّ طابَ ثراهُ، ونُعَبِّرُ عن هذهِ الكتبِ بما عبَّرا بهِ عنها في أكثرِ المواضِعِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى»[٢١]، بالإضافةِ إلى جملةٍ منَ المصادرِ الّتي لم يذكرها في المقدِّمة والتي يُصرِّحُ تارةً باسمِها، وتارةً باسم مُصنِّفيها، كما نلحظُ أنَّهُ ينقلُ في بعضِ الأحيانِ الآراءَ والأقوالَ بصورةٍ مباشرةٍ من مُصنّفاتِ أصحابِها، وفي أحيانٍ أُخرَ من مصنّفاتِ علماءَ آخرينَ نقلوا هذهِ الآراءَ والأقوالَ عنهم.

القسمُ الثّاني: التّحقيقُ

توطئة:

يُبيِّنُ الباحثُ في هذا القسمِ ثلاث نقاطٍ قبلَ الشّروعِ بالنَّصِّ المحقَّقِ، مُستتبَعًا بخاتمةٍ بعدَها ثبتٌ للمصادرِ والمراجعِ الّتي اعتمدت عليها الدّراسةُ؛ إذ ذكرَ الباحثُ أوَّلًا وصفًا كاملًا للنّسخةِ المعتمدَةِ في التّحقيقِ، وهي نسخةُ الأصلِ، الّتي سطَّرَها المصَنِّفُ بخطِّهِ البديعِ، ثمَّ يُعرِّجُ بعدها على مسارِهِ التّحقيقي، ببيانِ منهجيَّةِ التّحقيقِ والخطواتِ الّتي سارَ عليها لإخراجِ هذا السّفرِ الجليلِ بأبهى صورةٍ وأجملِ حُلَّةٍ، وبما يُؤَمِّلُ أنَّهُ بُغيَةُ المصَنِّفِ، ويَعرِضُ ثالثًا مجموعةً من صورِ المخطوطِ، وصولًا إلى بيانِ النَّصِّ المحقَّقِ، وعلى وفق ما يأتي:

أوَّلًا: وصفُ المخطوطِ

مرَّ بنا أنَّ مصنَّفاتِ المصَنِّفِ ومكتبته ومكتبة جدِّهِ كانت وقفًا على أولادِهِم، ممَّا جعلَ الحصول على نسخةٍ أخرى للتّفسيرِ مُتعذِّرًا إنْ لم يكن مُستحيلًا، وعلى الرّغمِ من ذلكَ فقد قصدَ الباحثُ عدَّةَ مكتباتٍ عُرِفت باهتمامِها بالمخطوطاتِ، كالمكتبةِ العلويَّةِ المطهّرَةِ، ومكتبةِ الحكيمِ العامّةِ، ومكتبةِ مؤسّسةِ كاشفِ الغطاءِ، فلم يتحصَّلْ إلَّا على نسخةٍ واحدةٍ مِنَ المجمَعِ العلمي للعتبَةِ الحسَينيّةِ المقدَّسَةِ، وهيَ مِن مُصوّراتِ خزانَةِ المخطوطاتِ التّابعةِ للعتبَةِ العبَّاسيّةِ المطَهَّرةِ، كُتِبت بخطِّ يَدِ المصَنِّفِ نفسِهِ، وهو ما أشار إليه فهرست (فنخا) للمخطوطات الإيرانيّة في صفحة رقم (٨٠١)، جلد [٣٣]، وبرقم (٨٢٩٦).

ما عُثِر عليهِ ثلاثةُ مجلّداتٍ فقط، تعرَّضَ الملّا في الأوّلِ منها إلى ذكرِ مقدِّماتِهِ التّفسيريّةِ فجعلَها في أربع عشرَة مقدِّمةً، أعقبَها بتفسيرِ سورةِ الفاتحةِ، ثمَّ سورةِ البقرةِ إلى نهايةِ الجزءِ الأوَّلِ منَ القرآنِ العزيزِ، وفي المجلَّدِ الثّاني أكملَ تفسيرَ سورةِ البقرةِ بتمامِها، وتعرَّضَ في المجلَّدِ الثّالثِ إلى تفسيرِ سورةِ آل عمران، وسورةِ النِّساءِ حتَّى نهايةِ الآيةِ [٤٠] منها، ويبلغُ طولُ الصّفحةِ [٢٩] سم، وعُرضُها [٢٠] سم، احتوتِ الصّفحةُ الواحدَةُ منَ المخطوطِ على [٢٨] سطرًا، وفي كلِّ سَطرٍ ما لا يقلُّ عن [١٨] كلمةً، وسيتمُّ بعونِ الله تعالى في هذهِ الدّراسةِ بيانُ المنهجِ الذي اتَّبعَهُ المصنِّفُ في بيانِهِ الإعرابيِّ، عن طريقِ عرضِهِ لموضوعِ اسم التّفضيلِ، في تفسيرِ الآيةِ [٤١] من سورةِ البقرةِ المباركةِ.

وقد كُتِبَت هذهِ النّسخةُ بلُغةٍ عربيّةٍ تامّةٍ، وبخطٍّ واضحٍ وجميلٍ، وبمدادٍ أسود غامقٍ، مع استِعمالِ المصَنِّفِ للمدادِ الأحمرِ في كتابةِ الآياتِ القرآنيَّةِ موضوعةِ التّفسيرِ، وكذا الكلمات ذات الدّلالةِ الموضوعيّةِ.

ويُلاحَظُ أيضًا إيرادُ المصَنِّفِ بعضَ الرّواياتِ التّفسيريّةِ بتمامِها على طولِها، وفي أحيانٍ أُخرَ يكتفي بنقلِ موضعِ الشّاهدِ منها فقط، كما قد يذكرُ سندَ الرّوايَةِ، وقد لا يذكرُهُ بل ينقلُها عنِ المعصومِ عليه السلام مباشرةً.

كما يُلحَظُ كتابتُهُ كلمةَ (الآية) عندَ نقلِهِ جزءًا من آيةٍ دونَ إتمامِها، وهو يعني أنَّ

للآيةِ تتمَّةً لم يذكرْها، ويستشهِدُ بالشّعرِ العربيِّ في بيانِهِ لمعاني بعضِ الألفاظِ، معَ الإشارةِ في حاشيةِ النّصِّ إلى بعضِ العُنواناتِ ذاتِ الصّلةِ.

وهي نسخةٌ ممتازةٌ واضحةُ الخطِّ، مع وجودِ تعليقاتٍ بسيطةٍ، وإشاراتٍ توضيحيّةٍ وحواشي كتبَها المُصَنِّفُ بيدِهِ.

وقد اشتملَت حَواشِ التّفسيرِ على الآتي:

١- عُنواناتٌ لما وردَ في متنِ المخطوطِ.

٢- بيانُ معنى كلمةٍ أو عبارةٍ وردت في النّصِّ، أو بيانُ إعرابِها.

٣- إضافةٌ منَ المُصنِّفِ لما وردَ في النَّصِّ، معَ وضعِ كلمةِ (صح) بجانبِهِ، وإشارةٍ داخلِ النَّصِّ لبيانِ موضِعِ الإضافةِ.

٤- ذكرُ تعليقٍ على ما وردَ في النّصِّ من غيرِ إضافتِهِ إليهِ، ويتبعهُ بكلمةِ (منه)، وهو بيانٌ وتَوضِيحٌ.

٥- كتابةُ كلمةِ (خدشَة) إشارة إلى رأيٍّ أو مذهبٍ يُخالفُ رأيهُ أو مذهبَهُ.

٦- وجودُ كلمةِ (دقِّق) في أعلى بعضِ صفحاتِ المخطوطِ، وهيَ إشارةٌ إلى أنَّ النّصَّ تمَّ تدقيقُهُ من قبلِ المُصنِّفِ نفسِهِ.

ثانيًا: مَنهجيَّةُ التّحقيقِ

لأجلِ إخراجِ المخطوطِ بأفضلِ صورةٍ مُمكنةٍ، وعلى وفقِ مناهجِ التّحقيقِ المعتبرةِ؛ ألزمَ الباحثُ على نفسِهِ السّيرَ وفقًا للمنهجيَّةِ الآتيةِ:

١- ضبطُ النّصِّ المحقَّقِ ومُقابلتُهُ وفقًا للنسخةِ المتوفّرة، وهي نسخةُ المُصنِّفِ.

٢- تخريجُ الآياتِ القرآنيّةِ الشّريفةِ، وضبطُها، وإثباتُ اسمِ السّورةِ ورقمِها، ورقمِ آيتِها، مع كتابةِ الآياتِ مَعرضِ التّفسيرِ بلونٍ غامقٍ دونَ تخريجٍ.

٣- الرّجوعُ إلى المصادرِ الحديثيّةِ المعتبرَةِ؛ لتخريجِ الأحاديثِ والرّواياتِ الشّريفةِ.

٤- تخريجُ النّصوصِ الواردةِ في متنِ المخطوطِ، والمنقولة عن الكتبِ الأصوليّةِ والتّفسيريّةِ واللّغويّةِ وغيرِها، معَ ضبطِها، والإشارةِ إلى الاختلافِ فيها.

٥- التأكّدُ من نسبةِ الأقوالِ الواردةِ في المتنِ إلى أصحابِها، وذلكَ بالرّجوعِ إلى مؤلفاتِهم، فإن لمْ يجدها أثبتَها من كتبِ مَن نَصَّ على ذلكَ من غيرِهِم منَ العلماءِ.

٦- الضّبطُ الإملائي للكلماتِ، واستخدامُ علاماتِ التّرقيمِ؛ لتسهيلِ ضبطِ النّصِّ وقراءتِهِ من قِبلِ القارئ الكريمِ؛ بغيةَ إخراجِها بحلّةٍ جديدةٍ يَسهُلُ على القارئ الإفادة منها.

٧- نقلُ النَصِّ المُحقّقِ في المتنِ كما هو موجودٌ في المخطوطِ، معَ استبدالِ الرّموزِ والمختصَراتِ المُستعملةِ بما تُشيرُ إليهِ، وبما يَنسجمُ معَ القراءةِ الحديثةِ، وتركّزَ عملُ الباحثِ في الهامشِ حفاظًا على خصوصيّةِ المخطوطِ.

٨- لكونِ المخطوطِ يُعنى بالتّفسيرِ؛ وحفاظًا على الأصلِ؛ صِيرَ إلى وضعِ عنواناتٍ فرعيّةٍ كُتِبَت بخَطٍّ غامقٍ، ولم يتمْ تقسيمُهُ على مباحثَ أو مطالب.

٩- إكمالُ الأبياتِ الشّعريّةِ الّتي وردَ شطرٌ منها في الأصلِ، ووضعُهُ ما بينَ معقوفتينِ دون الإشارةِ إلى ذلكَ في الهامشِ.

١٠- إدراجُ الألفاظِ السّاقطةِ منَ الأصلِ سَهوًا، الّتي يدلُّ عليها سِياقُ الكلامِ، ووَضعُها ما بينَ معقوفتينِ دونَ الإشارةِ إليها في الهامشِ.

١١- إدراجُ الحواشي الجانبيّةِ في الهامشِ معَ الإشارةِ إليها بعبارةِ: (ومنه في حاشيةِ الأصلِ) قبلَها.

١٢- بسببِ اختلافِ الطّبعاتِ المعتمدّةِ ما بينَ زمنِ المصَنِّفِ وزمنِ التّحقيقِ؛ فقد يجدُ القارئُ بعضَ الاختلافاتِ ما بينَ النّصوصِ المعتمدَةِ والمثبتَةِ في التّحقيقِ، وقد عمدَ الباحثُ إلى بيانِ هذهِ الاختلافاتِ، وكذا إن كانَ هناكَ تبديلٌ لبعضِ الألفاظِ بغيرِها، أمّا إن كانَ الاختلافُ طفيفًا ولا يضرُّ بالمعنى كَما في قولِهِ: قالَ بدلَ يقولُ، أو بدلَ فقالَ، فلا يأتي على ذكرِها للإبقاءِ على جماليّةِ النّصِّ والتّقليلِ منَ الهوامشِ غيرِ المفيدَةِ.

١٣- وضعُ الآياتِ الشّريفةِ أو أجزائِها داخلَ قوسينِ مزهّرَينِ ﴿ ﴾، أمَّا الأقوالُ والرواياتُ الواردةعن النَّبيِّ الأكرمِ ﷺ وأهل بيتِهِ الأطهار عليهم السلام فوُضِعَت ما بينَ قوسَينِ صغيرينِ « »، أمَّا سائرُ الأقوالِ والمنقولاتِ فوُضِعَت ما بينَ قوسٍ صغيرٍ واحدٍ ( )، أمَّا الكلماتُ الّتي يُرادُ بيانُها، أو التنبيهُ إليها فتكونُ بينَ قوسٍ كبيرٍ( ).

١٤- اشتملَ المخطوطُ على رموزٍ ومُختصراتٍ اعتادَ العلماءُ المُتقدّمونَ استخدامَها في مدوّناتِهم لكونها واضحَةَ الدّلالةِ عندهم، لكنّها عَصيّةُ الفهمِ على غيرِهِم ممّا دعتِ الحاجةُ إلى بيانِها، وشرحِ معانيها لتحصيلِ الفائدةِ.

ثالثًا: صورٌ منَ المخطوطِ

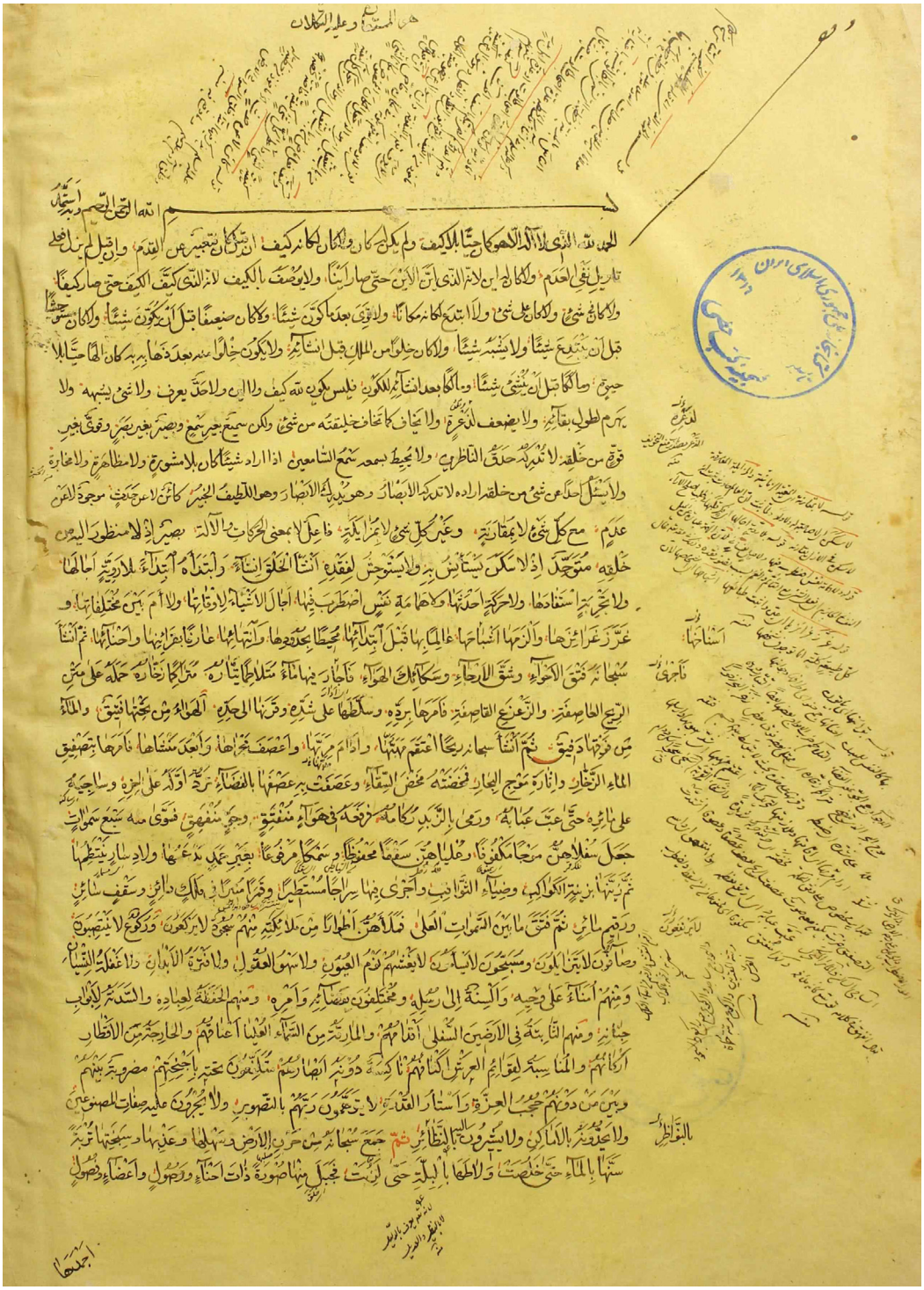

صفحة رقم ٦ من المخطوط، مقدّمة التّفسير

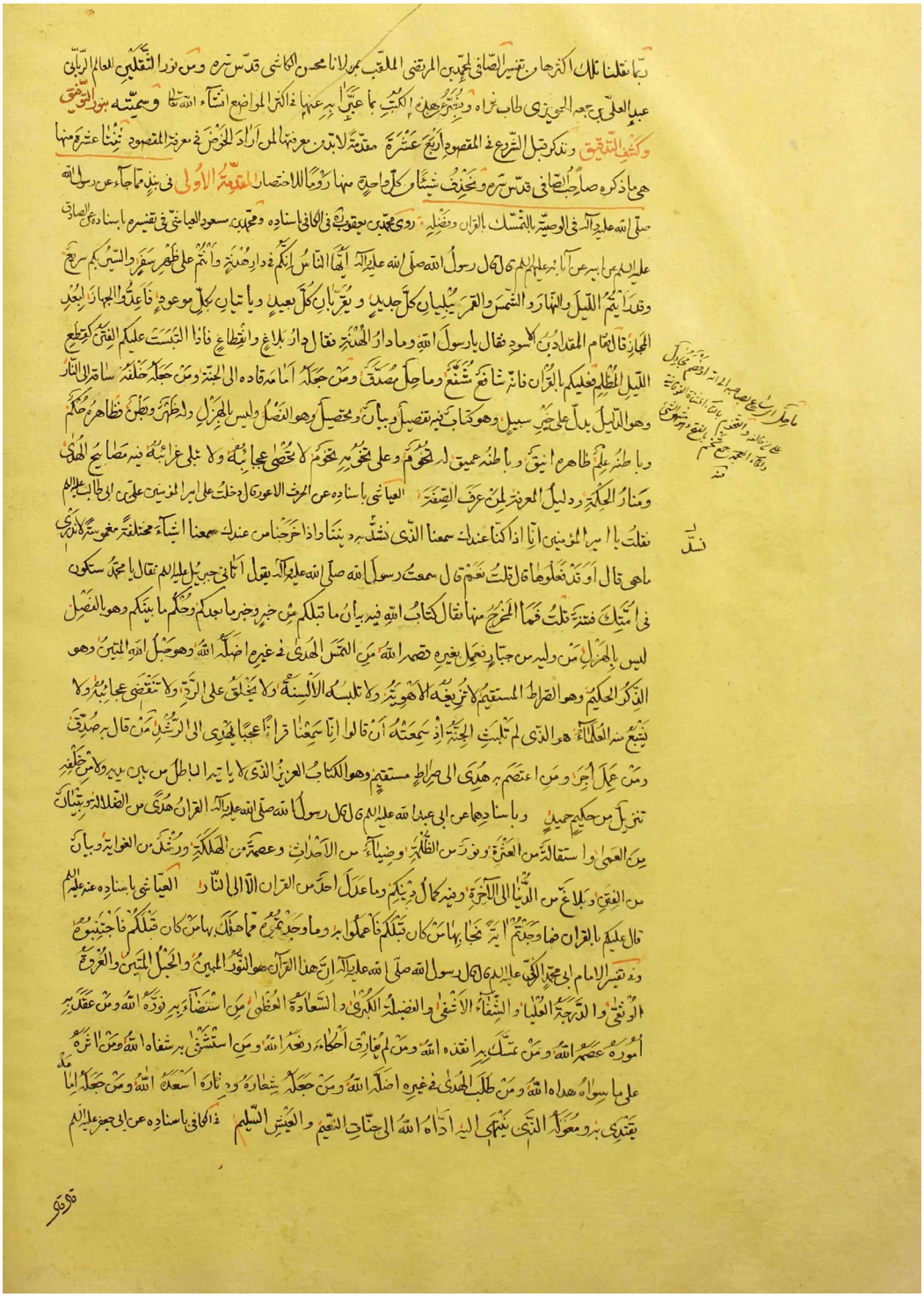

صفحة رقم ١٠ من المخطوط، اسم التفسير

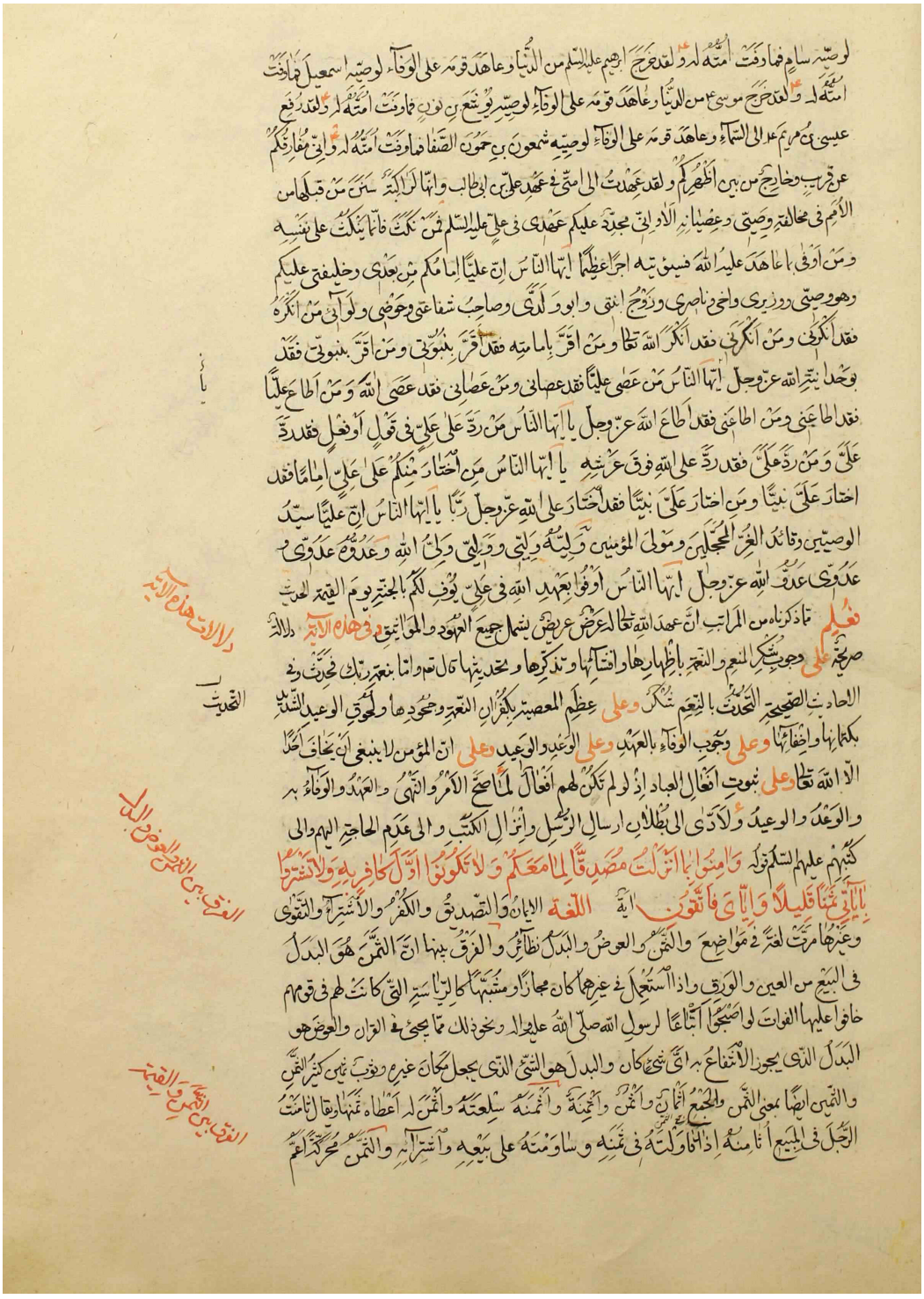

صفحة رقم ٢٩٩ من المخطوط، الآية رقم ٤١ من سورة البقرة

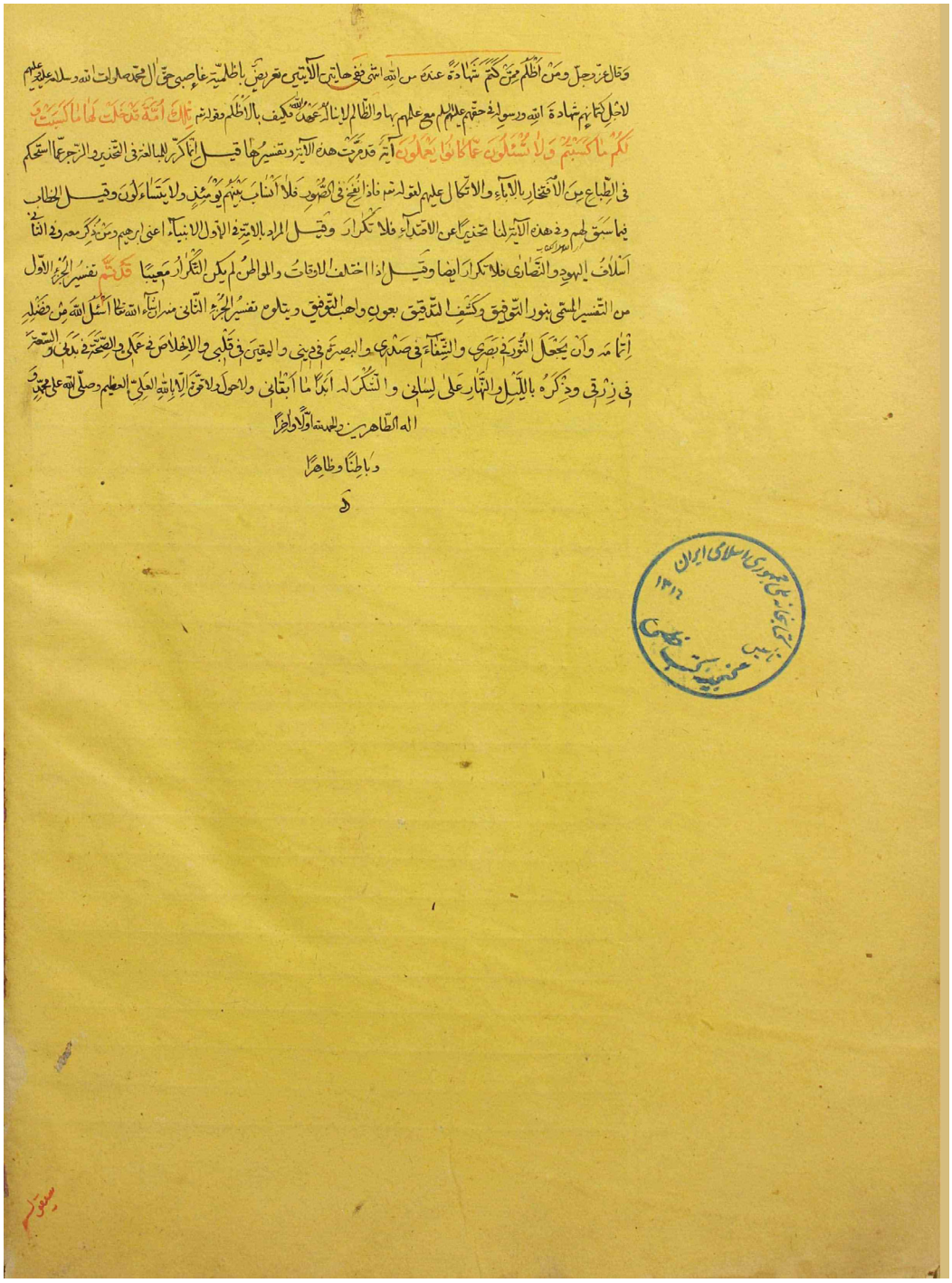

صفحة رقم ٥٤٠ من المخطوط، الصفحة الأخيرة منَ الجزءِ الأوّل منَ التّفسير

رابعًا: النَّصُّ المحقَّقُ

تفسيرُ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ (٢٢):

الإعراب:

(لا): ناهية، و(الواو): اسم تكون، و(أوَّلَ) بالنصب: خبره، وهو اسمُ تفضيلٍ نكرةٌ مضافةٌ إلى نكرةٍ، والضّابطُ والقاعدةُ الكليّةُ حينئذٍ فيه:

(إنّهُ يجبُ توحيدهُ وتذكيرهُ مع مطابقةِ المضافِ إليهِ للموصوفِ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا)

يُقال: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلين، و الزيدون أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ.

وأمّا إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فتجبُ إضافتهُ إلى التّثنيةِ والجمعِ دون المفردِ وإن كان الموصوفُ مفردًا، لكن ههنا يجوزُ في أفعل التّفضيلِ وجهان: الإفرادُ والمطابقةُ، كما بُيّن في موضعهِ.

بيانُ ذلك:

إنَّ أفعلَ التفضيلِ يُضافُ إلى مثل ما يُضافُ إليهِ (أيٌّ)، تقولُ: هو أفضلُ الرجلينِ وأفضلُ القومِ، وتقولُ: هو أفضلُ رجلٍ وهما أفضلُ رجلين وهم أفضلُ رجالٍ، إلى آخره.

والمعنى في ذلك كلّهِ: إثباتُ الفضلِ على الرجالِ إذا فُضِّلوا رجلًا رجلًا، واثنينِ اثنينِ، وجماعةً جماعةً، وكذا أيّ بعينهِ؛ والعلّةُ في ذلكَ أنّ (أيًّا) استفهامًا كان أو شرطًا أو موصولًا موضوعٌ ليكونَ جزءًا من جملةٍ معيّنةٍ ممّا بعدهُ مجتمعةٍ منه ومن أمثالهِ، وكذا أفعلُ التفضيلِ مطلقًا بالمعنى الأوّل الّذي هو الأكثر؛ وهو كون الموصوفِ من جملةِ المضافِ إليهم، وتفضيلهُ على المضافِ إليهم، فلا يجوز[٢٣]: أيُّ زيدٍ أحسنُ، وأيُّ بغدادَ أطيبُ، إلّا أن يُقدَّر مضافٌ محذوفٌ، أي: أيُّ أعضائِهِ أحسنُ، وأيُّ موضِعهِ أطيبُ، وكذا لا يجوز زيدٌ أفضلُ الرجلِ بإفراد الرجل؛ لأنّ الرجلَ ليس كلًّا يشملُ زيدًا وغيرَهُ، بخلاف المثنى والمجموع المعرّفينِ، وبخلاف ما إذا كان المضافُ إليه نكرةً فإنّه يجوز زيدٌ أفضلُ رجلٍ، أي: أفضلُ أقسامِ هذا الجنس، إذا كان كلُّ قسمٍ منه رجلًا، أي إذا أعددتَهُم

رجلًا رجلًا، ونحو: الزيدانِ أفضلُ رجلينِ، أي: أفضلُ أقسامِ هذا الجنس إذا كان كلُّ قسمٍ منه رجلينِ، أي: إذا أعددتَهُم رجلينِ رجلينِ، وهكذا حكمُ نحوِ الزيدونَ أفضلُ رجالٍ، والمعنى في كل ذلك أنّ زيدًا والزيدَينِ والزيدِينَ أفضلُ جميعِ الرجالِ إذا أعددتَهُم رجلًا رجلًا في الأوّلِ، ورجلينِ رجلينِ في الثاني، ورجالًا رجالًا في الثالث، فأفعلُ سواءٌ أضفتَهُ إلى المعرفة أو إلى النّكرةِ لتفضيلِ صاحبِهِ على كلِّ ما هو مثلُه مِن أجزاءِ ما بعده إفرادًا وتثنيةً وجمعًا؛ فلهذا لم يجز الزّيدانِ أفضلُ الرّجلينِ؛ لأنّ الرجلينِ المُعرّفينِ ليس لهما أجزاءٌ؛ بل هما مثل الزّيدَينِ تثنيةً، وجاز زيدٌ أفضلُ الرّجلينِ وزيدٌ أفضلُ الرّجالِ والزّيدانِ أفضلُ الرّجالِ والزّيدونَ أفضلُ الرّجالِ؛ لأنّ الرّجالَ تصحُّ تجزئتُها رجلًا رجلًا كزيدٍ، ورجلينِ رجلينِ كالزّيدَينِ، ورجالًا رجالًا كالزّيدِينَ، وجميعُ تلك صدقٌ وحقٌّ لا خلافَ فيه كما بُيّن في موضعِهِ، واتّفقَ عليهِ النّحاةُ قاطبةً[٢٤]، خلافا لمحمّد بنِ مسعودٍ بنِ الزّكي[٢٥] كما سنُصرِّحُ بكلامِهِ في التنبيه الآتي:

إذا عرفتَ هذه الدّقيقةَ فقولُهُ تعالى: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ لا يوافقُ بظاهرِهِ هذه القاعدةَ المستمرّةَ المتّفقِ عليها؛ لأنّه وقع خبرًا عن ضميرِ الجمعِ مع كونِ ما أضيف إليه مفردًا وهو (كافر) فيجبُ حينئذٍ تأويلُه على وجه يطابق القاعدة المتّفقِ عليها، إمّا بحذفِ موصوفٍ[٢٦] للمضاف إليهِ مفردٍ لفظا وجمعٍ معنًى، والتقديرُ: ولا تكونوا أوّلَ فريقٍ كافرٍ به، أو أوّلَ صنفٍ كافرٍ به أو فوجٍ، وإمّا بحذفِ مضافٍ قبل أفعل التّفضيل، أي: ولا تكونوا مثلَ أوّلِ كافرٍ به، أي: مثلَ مَن كفرَ بهِ أوّلًا، كمُشركي العربِ والقريش كما سنشيرُ إلى ذلك في بيان المعنى. وإمّا بإرادةِ كلِّ واحدٍ من المخاطَبينَ على حيالِهِ، والتّقديرُ: لا يكن كلُّ واحدٍ منكم أوّلَ كافرٍ به، على حدِّ قولِهم: فلانٌ كسانا حُلّةً، أي: كلَّ واحدٍ منّا، ونظيرُهُ في ذلك: ألأمُ طاعمٍ، في قول الشاعر:

فإذا هُم طعمُوا فألأمُ طاعمٍ
وإذا هُم جاعُوا فشرُّ جِياعِ[٢٧]

أي: فهم ألأمُ فريقِ طاعمٍ إلى آخر التأويلات، وأمّا قوله: فشرُّ جياعٍ

فهو جارٍ على القاعدةِ الكليّةِ.

ذكرُ كلامِ مُحَمّدِ بن مسعودِ بن الزكي في هذا المقام وتزييفه:

تنبيه:

قال محمَّدُ بنُ مسعودِ بن الزّكي في كتابِ البديعِ: «النّكرةُ المضافُ إليها اسم التفضيل يجب إفرادُها نحو: أنتَ أفضلُ رجلٍ، وأنتما أفضلُ رجلٍ، وأنتم أفضلُ رجلٍ، ومنه ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، وذلك هو القياس؛ لأنّ النّكرةَ تمييزٌ لهُ وقد خُفِّضت بالإضافةِ فأشبه مائةَ رجلٍ، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يُثنّى وأن يُجمع، نحو: أنتما أفضلُ رجلين، وأنتم أفضلُ رجالٍ»[٢٨]، انتهى.

والحقُّ ما هو المشهورُ عند الجمهورِ مِن وجوبِ مطابقةِ المضافِ إليهِ للموصوفِ في أفعلِ التّفضيلِ المضافِ إلى النكرةِ لما ذكرناهُ آنفًا؛ ولأنّ قياسَ التّمييزِ بعد أفعلِ التفضيل أنْ يكونَ منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا﴾[٢٩]، و﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا﴾[٣٠]، و﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾[٣١]، ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[٣٢]، ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾[٣٣]، ﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾[٣٤]، ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[٣٥]، ﴿فَاللهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[٣٦]، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٣٧] إلى غيرِ ذلك؛ بل قد يجبُ نصبُهُ في نحو: زيدٌ أحسنُ النّاسِ رجلًا، أعني: ما إذا كانَ أفعلُ التفضيلِ مضافًا قبل ذكرِ التّمييزِ كما في هذا المثالِ ونحوهِ.

وما ذكره مُحَمّدُ بنُ مسعودٍ من نحوِ: أنتَ أفضلُ رجلٍ، وأنتما أفضلُ رجلٍ، وأنتم أفضلُ رجلٍ على تقديرِ كونِ رجلٍ تمييزًا في الأمثلةِ كلِّها. على ما قاله يجب أن يكون تقدير الكلام: أنت أفضلُ الناس رجلًا، وأنتما أفضلُ الناسِ رجلًا، وأنتم أفضلُهُم رجلًا ثم حُذِف المضافُ إليهِ، أعني: الناسَ وقامَ التمييزُ، أعني: رجلًا مقامَهُ وأُعرِب بإعرابِهِ، وهو خلافُ الظاهرِ، وغيرُ محتاجٍ إليهِ، وأيضًا لو كان تقديرُ الآيةِ: ولا تكونوا أوّلَ النّاسِ كافرًا به لكانَ مغسولًا من الكلامِ وسخيفًا.

وأيضًا قد بُيِّنَ في النّحو أنّ التّمييزَ

إن كان مشتقًا وجبَ أن يكونَ مطابقًا لما انتُصِبَ عنه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا لا غيرُ[٣٨]، والآيةُ المذكورةُ كذلك؛ لكونهِ اسمَ فاعلٍ فقياسُ الآيةِ بالاسمِ الجامدِ أشدُّ سخافةً على أنَّهم صرَّحُوا في باب التّمييز بأنّ الاسم الجامد إذا كان مؤوّلًا بالمشتقِ يجبُ أن يكونَ مطابقًا لما انتصبَ عنه في الأمورِ المذكورةِ نحو كفى زيدٌ رجلًا، أي: كاملًا في الرجوليةِ، وكفى الزيدانِ رجلينِ، أي: كاملينِ فيها، والزيدونَ رجالًا، أي: كاملينَ فيها، فكيفَ المشتقُّ الصّرفُ في هذا الباب؛ فتعليلُهُ عليلٌ وغيرُ ذلك من البياناتِ، فالحقُّ ما قالهُ الجمهورُ، فإنّ القولَ ما قالت حَذام[٣٩].

تحقيقُ مقامٍ لدفعِ إبهامٍ:

اعلم أنَّ وزنَ (أوَّلُ) أفعَلُ؛ لأنّ تصريفَهُ على (أُولى) في الواحدةِ و(أُوَل) في جمعِها، وهما فُعلى وفُعَل دليلٌ على أنّه أفعَلُ التفضيلِ فالهمزةُ فيهِ زائدةٌ وليس وزنُه (عَوفَل) ولا (فَوعَل) ولا (عَفوَل) ولا (فَعوَل) كما قالَ الكوفيّونَ[٤٠]، كما نُصرِّحُ بذلك آنفًا.

ثمَّ الصحيحُ من المذاهبِ أنّ أوَّلَ على وزنِ أفعَل مشتقٌّ من (وَوَل)، وإن لم يُستعمل في غيرِ هذا اللفظِ زِيدَ في أوّلِهِ همزةٌ مفتوحةٌ وأدغِمَت الواوُ في الواوِ فصار أوّل، لا من (وَأَل) كما ذهبَ إليهِ بعضُهُم منهم الجوهريُّ[٤١]، ثمّ قُلِبت الهمزةُ واوًا فصارَ (وَوَل) ثمّ زِيدت في أوّلِه همزةٌ وأُدغمت الواوُ في الواوِ فصارَ أوَّلُ حينئذ أفعلَ أيضًا كـ(أوّل). فعلى هذا قلبُ الهمزةِ واوًا شاذٌّ لمخالفةِ القياس، ولا من (أوَل) قُلِبت الهمزةُ واوًا فصارَ (وَوَل)، ثمَّ زيدت في أوَّلِه همزةٌ وأُدغمت الواوُ في الواوِ، فصار أوّل حينئذ أفعلُ أيضًا، فعلى هذهِ الصورةِ قلبُ الهمزةِ بالواوِ وجوبًا أشذُّ، مع أنّه ليس من مواضعِهِ كما بُيّن في بابِ تخفيفِ الهمزةِ، فوزن أوّل في تلكَ الوجوهِ الثلاثةِ أفعَلُ لكن الصحيح منها هو الأوّل. وقال بعضُ الكوفيّينَ: إنّه مشتقٌّ من (أوَلَ) فالهمزةُ فاءُ الكلمةِ والواوُ عينُها، ثمّ زيدت واوٌ أخرى قبلَ الواوِ التي هي عينُ الكلمةِ وأدغمت فوزنُهُ (فوعَل)، أو بعدَها وأدغمت فوزنُهُ (فعوَل)[٤٢].

ذكرُ مذاهبِ الكوفيّين في وزنِ (أوّل) واشتقاقِهِ:

وقال بعضُهُم إنّه مشتقٌّ من (وَأَلَ)، أي: نجا، كأنّ الأوّليّة النجاة[٤٣]، ثم زيدت واوٌ أخرى بعد الواوِ التي هي فاءُ الكلمةِ فصارَ (وَوأَل) على وزنِ جَوهَر وكَوثَر، ثمَّ نقَلُوا الهمزةَ إلى موضعِ الفاءِ، والفاءَ إلى موضعِ الهمزةِ، وأدغمت، فوزنُهُ (عَوفَل) أو قُدّم الهمزةُ على الفاءِ وأدغمت فوزنُهُ (عَفوَل) [٤٤].

تتميم:

اعلم أنَّ (أوّلَ) على المذهبِ الصحيحِ مِن (أفعَلَ) الذي لا فِعلَ له كـ(آبَلَ مِن حُنَيفِ الحناتِمِ)[٤٥]، وأحنَكَ الشّاتينِ، وأحنَكَ البعيرينِ[٤٦]، وهو غيرُ مُنصرفٍ للوصفيّةِ ووزنِ الفعلِ، يُقالُ: هو أوّل مِن كذا، وقد يُحذفُ (مِن) كما هو الشّائعُ المتعارَفُ قال:

يا ليتَها كانت لِأهلي إبِلًا

أو هُزِلَت في جدبِ عامٍ أوّلا[٤٧]

أي: أوّلُ من هذا العامِ، فـ(أوّلا): غيرُ منصرفٍ مجرورٌ بالفتحةِ نعتٌ لعامٍ، والألف: للإطلاق. وأمّا حكمُ إضافتِهِ إلى المعرفةِ والنكرةِ فقد بيَّنّاه آنفا، وأمّا انتصاب (أوّلًا) في قولهم:

أمّا أوّلًا، وأمّا ثانيًا، وأمّا ثالثًا، مع أنّه أفعلُ التفضيلِ بدليلِ الأُولى والأوائِل والأُوَل كالفُضلى والأفاضِل والفُضَل؛ فلأنّه ههنا اُستُعمِلَ ظرفًا بمعنى قبل، وهو حينئذٍ منصرفٌ لا وصفيَّة له أصلًا، وهذا معنى ما قاله الجوهريُّ: (إذا جعلتهُ صفةً لم تصرفهُ، تقولُ: لقيتُهُ عامًا أوّلَ، وإذا لم تجعله صفةً صَرفتَهُ، تقولُ: لقيتُهُ عامًا أوّلًا، ومعناه في الأوّل أوّلَ مِن هذا العام، وفي الثّاني قبل هذا العامِ)[٤٨]، انتهى.

المعنى:

﴿وَلَا تَكُونُوا﴾ يا أهلَ الكتابِ ﴿أَوَّلَ﴾ فريقٍ أو صنفٍ أو فوجٍ مِن أهلِ الكتابِ ﴿كَافِرٍ بِهِ﴾، أي: بالقرآن أو بِما معكُم أو بمحمدٍ ﷺ وصفاتِهِ؛ وذلك لِأنَّ مشركي العربِ من القريشِ وغيرِها كفروا بِهِ بمكةَ قبلَ اليهودِ، أو ولا تكونوا يا أهلَ الكتابِ مثلَ أوَّلِ مَن كفرَ بِهِ من مشركي العربِ، والمقصودُ لا تكونوا سابقينَ إلى الكفرِ بِهِ فيتبعُكُم الناسُ،

أي: لا تكونوا أئمةً وقدوةً في الكفرِ بهِ، وأوَّلَ ظالمٍ وجاحدٍ جَحدَ حقَّ محمدٍ وآلِهِ صلوات الله عليهم أجمعين، وليس في نهيهِ تعالى عن أن يكونوا أوَّل كافرٍ بهِ دلالةٌ على أن يجوزَ أن يكونوا آخِرَ كافرٍ بهِ؛ لأنَّ المقصودَ النهيُ عن الكفرِ بهِ على جميعِ الأحوالِ وإنَّما خَصَّ أوَّلَ كافرٍ بهِ بالذكرِ وعَظَّمَ كُفرَ مَن كان أئمّةً وقدوةً في ضلالةِ مَن تبعَهُ ممَّن كانَ أو يكونُ إلى يومِ القيامةِ؛ لكونهِ أعظمَ وِزرًا وأشدَّ نَكالًا ممَّن كانَ تابعًا لهُ في ذلك كما أنَّ مَن آمنَ بهِ أوَّلًا كانَ قدوةً في ذلكَ، فكانَ أعظمَ أجرًا وثوابًا، كما قالَ النّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَن سَنَّ سُنَّةً حسنةً فلَهُ أجرُها وأجرُ مَن عَمِلَ بها إلى يومِ القيامةِ، ومَن سَنَّ سُنَّةً سيّئةً كانَ عليهِ وِزرُها ووِزرُ مَن عَملَ بها إلى يومِ القيامةِ»[٤٩]، فهذا تعريضٌ بأنَّهُ كانَ يجبُ أن يكونَ بنو إسرائيل أوَّلَ مَن آمَن بهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لمعرفتِهم إيّاهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ باسمهِ وصفتِهِ؛ ولأنَّهم كانوا يُبشِّرون الناسَ بزمانهِ ومَقدَمِهِ ويَستفتحُون على الذينَ كفروا مِن الأوسِ والخزرجِ وغيرِهم.

النّتائجُ

بعد أن جالَ الباحثُ بينَ ثنايا هذا التّفسيرِ الشّافي والمنبعِ الصّافي أمكنهُ بيانُ مجموعةٍ منَ النّتائجِ الّتي تَوصّلَ إليها، ومنها:

١- يميلُ المصَنِّفُ في آرائهِ النّحويَّةِ إلى المدرسةِ البصريَّةِ، فنراهُ تارةً يذكرُ ذلكَ، وتارةً يعرضُ رأيَ البصريّينَ وكأنّهُ منَ المسلَّماتِ.

٢- يختارُ في بعضِ الحالاتِ الإعرابيَّةِ رأيَ الكوفيّينَ؛ لقوَّةِ أدلَّتِهم.

٣- يذكرُ الوجوهَ الإعرابيّةَ الّتي بيَّنها النّحويّون والمفسِّرونَ المتقدِّمونَ، ناقلًا لأقوالِهم مُعلِّقًا على بعضِها، أو من غيرِ تعليقٍ أو إضافةٍ.

٤- يستعرِضُ أقوالَ النّحويّينَ والمفسِّرينَ، مُرجّحًا فيما بينها، مُختارًا أحدَها بما يراهُ الأصوبَ منها، ذاكرًا دليلَهُ أو قد لا يذكرهُ.

٥- يُورِدُ الأقوالَ الإعرابيّةَ الواردةَ في النّصِّ الشّريفِ، رادًّا ما يتعارضُ منها مع ما يتبنّاهُ.

٦- إنَّ أفعلَ التفضيلِ يُضافُ إلى مثل ما

يُضافُ إليهِ (أيّ).

٧- وجوب مطابقةِ المضافِ إليهِ للموصوفِ في أفعلِ التّفضيلِ المضافِ إلى النكرةِ.

٨- إنَّ وزنَ (أوَّل): أفعَلُ؛ لأنّ تصريفَهُ على (أُولى) في الواحدةِ و(أُوَل) في جمعِها، وهما فُعلى وفُعَل دليلٌ على أنّه أفعَلُ التفضيلِ فالهمزةُ فيهِ زائدةٌ.

٩- اعلم أنَّ (أوّلَ) على المذهبِ الصحيحِ مِن (أفعَلَ) الذي لا فِعلَ له، وهو غيرُ مُنصرفٍ للوصفيّةِ ووزنِ الفعلِ.

الهوامش:

١- ينظر: أمل الآمل: ١: ١٧، والذريعة: ١٢: ٩٥، و١٥: ٣٧٨، وطبقات أعلام الشيعة: ٦٣٧، ٦٣٨، وروضات الجنات: ٦: ١٠٣، وأعيان الشيعة: ٩: ٤٦، ومعجم المؤلفين: ٨: ١٨٦.

٢- ينظر: الذريعة: ١: ٢٠، و ٣: ٣٥٠، وأعيان الشيعة: ٩: ٥٦، والمفصّل في تراجم الأعلام: ١: ١٧٠.

٣- ينظر: طبقات أعلام الشّيعة: ١٢: ٥٨٨.

٤- ينظر: المفصّل في تراجم الأعلام: ١: ١٧٠.

٥- ينظر: أمل الآمل: ١: ١٧، وهداية الطالب إلى مصادر كتاب المكاسب: ٣٣٣.

٦- « فقيهٌ نبيهٌ، مهرَ في الشّعرِ، نظمَ اللّمعةَ الدّمشقيّةِ، وزبدة الأصول، والكافيةَ، والشّافيةَ، وخلاصةَ الحسابِ، وغيرَ ذلكَ، ولهُ أشعارٌ كثيرةٌ في المراثي، وفي البراءةِ من أعداءِ الدّينِ، توفي سنة (١١٥٠ هـ)». الكنى والألقابِ: ٣: ٩٠، وتلامذةُ المجلسيّ: ٧٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٢: ٣٣٢.

٧- ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٩: ٨٠٣.

٨- أعيان الشيعة: ٩: ٥٦.

٩- الذريعة: ١٥: ٣٥٩، رقم: ٢٢٨٦.

١٠- الذريعة: ١٢: ٩٥، رقم: ٦٢٤.

١١- ينظر: الذريعة: ٤: ٣١٢، و٢٤: ٣٦٤، ومعجم المؤلفين: ٨: ١٨٦.

١٢- ينظر: الذريعة: ١٢: ٩٥.

١٣- ينظر: الذريعة: ١٣: ٣٧١.

١٤- الذريعة: ١٣: ١٧٠.

١٥- ينظر: كشف الظّنون: ٢: ١٨٨٠.

١٦- ينظر: الذريعة: ٤: ٣٩٦، و٤: ٤٨٩، وتكملة أمل الآمل: ٤: ٣١١، ومعجم المؤلفين: ٨: ١٨٦.

١٧- ينظر: أمل الآمل: ١: ١٧، والذريعة: ١٢: ٩٥، وطبقات أعلام الشيعة: ٦٣٧، ٦٣٨، وروضات الجنات: ٦: ١٠٣، وأعيان الشيعة: ٩: ٤٦، ومعجم المؤلفين: ٨: ١٨٦.

١٨- نور التوفيق: ١٠، من المخطوط.

١٩- نور التوفيق: ٥٤٠، من المخطوط.

٢٠- نور التوفيق: ٩، من المخطوط.

٢١- نور التوفيق: ٩، من المخطوط.

٢٢- سورة البقرة ٢: من الآية ٤١.

٢٣- ومنه في حاشية الأصل: سواءٌ كان مضافًا إلى نكرةٍ أو إلى المعرفةِ.

٢٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢: ٢٥١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨١.

٢٥- الغزني: نحوي، (قَالَ ابْن هِشَام: له كتاب وحيد وهو كتاب البديع في النحو. أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ، وَذكره ابْن هِشَام فِي المُغنِي، وَقَالَ: إِنَّه خَالف فِيهِ أَقْوَال النَّحوِيّين، توفي سنة

٤٢١هـ). بغية الوعاة: ١: ٢٤٥، ترجمة: ٤٤٩، وسمّاه صاحب كتاب كشف الظنون: ٢: ١٤٩٧: (ظهير الدين أبي المحامد الغزنوي)، وقال الطهراني في الذريعة: ٥: ٢٩٩، ترجمة رقم: ٥٤٩: (شرف الدين أبي المحامد).

٢٦- ومنه في حاشية الأصل: وهو الواو في (ولا تكونوا).

٢٧- البيت من الكامل، أنشده الفرّاء، وقال إنّه لشاعر جاهلي. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١: ٣٣، وشرح ديوان المتنبي: ١: ١٤٨. والشاهد فيه: جمع المطابقة وعدمها بين النّكرة التي أُضيف اليها أفعل التفضيل وموصوفها.

٢٨- البديع في النحو: مسألة ١٤.

٢٩- سورة يوسف ١٢: ٧٧.

٣٠- سورة الجن ٧٢: ٢٤.

٣١- سورة مريم ١٩: ٧٥.

٣٢- سورة مريم ١٩: ٧٣.

٣٣- سورة مريم ١٩: ٧٤.

٣٤- سورة مريم ١٩: ٧٦.

٣٥- سورة النساء ٤: ٧٧.

٣٦- سورة يوسف ١٢: ٦٤.

٣٧- سورة الفرقان ٢٥: ٤٤.

٣٨- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٣، والحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: ٣٣٤.

٣٩- ومنه في حاشية الأصل: صدره: إذا قالت حذامِ فصدُّقوها.

٤٠- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣: ٤٦٠.

٤١- ينظر: الصحاح: ٥: ١٨٣٨، (وَأَلَ).

٤٢- والقولُ: لابن دريد. ينظر: شرح النظّام على الشافية: ٤٢٤.

٤٣- ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ١: ٦٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢: ٣٤٠.

٤٤- وللنّحويّين خمسةُ أقوالٍ في وزنِ (أوّل): ثلاثٌ منها للبصريّينَ، واثنانِ للكوفيّينَ، وهي:

ـ قولُ جمهورِ البصريّينَ: إنَّهُ مِن (وَوَلَ)، ثمَّ أُدغمَتِ الواوانِ، ولم يُستعملْ هذَا إلَّا في (أوَّل) ومتصرفاتِهِ، وقالَ ابن جنِّي (٣٩٢هـ): (أوّل: أفْعَل، ومؤنثه: وُولى، نحو: أفضل وفُضْلى، فلما انضمت الواو الأولى في وُولى قلبت همزة فصارت أولى) [المنصف: ٤٣٣].

ـ وقالَ بعضُهُم: إنَّهُ من (وَأَلَ)، فأصلُهُ (أَوْأَلَ)، أي: نجا؛ لأنَّ النّجاةَ في السَّبقِ، ثمَّ قُلِبتِ الهمزةُ واوًا وأُدغِمَت، وهذا خلافُ القياسِ.

ـ وقيلَ: إنَّهُ من (آلَ)، فأصلُهُ (أَأْوَلَ)، أي: رجعَ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ يرجِعُ إلى أوَّلِهِ، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّهُ إمَّا أن تُقلبَ الهمزةُ، أو الألفُ المنقلبةُ عنِ الهمزةِ واوًا، وهو خلافُ القياسِ أيضًا.

ـ وقالَ الكوفيّونَ: إنَّهُ من (وَأَلَ) فيما حكاهُ ثعلبٌ عنِ الفرّاءِ [ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٥٨]، ثمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ إلى محلِّ الفاءِ فصارَ (أوَلَ)، فأصلُهُ (وَوْأَلَ)، على وزنِ (فَوْعَلَ). بدلالةِ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾[سورة النجم ٥٣: ٥٠]، على قراءة قالون بهمزِ الواوِ، وهي قراءةٌ شاذَّةٌ [ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ١: ٤٠٢]، بإبدالِ الواوِ همزة.

ـ وقالَ بعضٌ منهُم: إنَّه (فَوْعَل) من تركيبِ (وَوَلَ)، فقُلِبتِ الواوُ الأولى همزةً، وبعدها واو (فوَعل).

واختارَ شُرّاحُ الشّافيةِ قولَ جمهورِ البصريّينَ؛ لمخالفَةِ غيرِهِ القياس، وأضافَ الرّضيُّ (٦٨٦هـ): «لأنَّ تَصريفَهُ على أُولَى وأُوَل دليلٌ على أنَّهُ (أفعلُ التّفضيلِ) وليسَ بـ(فَوعَل) كَما قالَ الكوفيّونَ، والصّحيحُ أنَّهُ أفعلُ من تركيبِ (وَوَل)، وإن لم يُستعمَلُ في غيرِ هذا اللّفظِ لا من (أوَلَ)، ولا من (وَأَلَ) لئلّا يلزمُ قلبُ الهمزةِ شاذًّا» [شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي: ٢: ٥٨٨، وشرحُ الشافية للرّضي: ٢: ٣٤٠].

٤٥- وهو من الأمثال المضروبة في التّناهي والمبالغة، وهو رجلٌ من تيم اللات حاذق برعاية الإبل، يقالُ: رجلٌ آبلٌ بيِّنُ الإبالة: إذا كان بصيرا بالإبلِ ومعالجتها. جمهرة الأمثال: ١: ٢٠٠، مثل رقم: ٢٤٦، ومجمع الأمثال: ١: ٣١٢.

٤٦- أَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ وأَحْنَكُ الشّاتَيْنِ: أي أَشَدُّهُما أَكْلاً. المخصّص: ٢: ٨، و ٢: ٩١، وأساس البلاغة: ٢٠٣، وتاج العروس: ١٣: ٥٤٧، (حنك).

٤٧- البيت من الرجز، من شواهد سيبويه مجهولة القائل، وقيل لأبي النّجم العجلي. ينظر: الكتاب: ٢: ٢٨٩، والمفصّل في صنعة الإعراب: ١: ٢٩٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١: ٥٢٣، الشاهد رقم: ١٤٤. والشاهد فيه: مجيء (أوّلَ) ممنوعة من الصّرف للوصف وقد حُذفت (من) قبلها.

٤٨- الصحاح: ٥: ١٨٣٨، (وأَلَ).

٤٩- الحديث منقول بالنّصّ من تفسير التّبيان: ١: ١٨٧، وقد ورد في مختلف كتب الحديث بألفاظ متعددة والمعنى واحد، ومن ذلك: «من استن سنة حق كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن استن سنة باطل كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة» بحار الأنوار: ٩٠: ١١٧.

المصادرُ والمراجعُ:

١- القرآن الكريم.

٢- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، د. ط، ١٩٦٠م، دار ومطابع الشعب، القاهرة.

٣- أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين(١٣٧١هـ)، د. ط، ١٤٠٣هـ، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٤- أمل الآمل: الحر العاملي(١١٠٤هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، د. ط، ١٣٦٢ش، دار الكتاب الإسلامي، قم.

٥- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

٦- إيضاح شواهد الإيضاح: الحسن بن عبد الله القيسي (ق٦)، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب عثمان بن عمر (٦٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، د. ط، د. ت، دار سعد الدين، دمشق.

٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: العلامة محمد باقر المجلسي (١١١١هـ)، ط٢، ١٤٠٣هـ، مؤسسة الوفاء، بيروت.

٩- البديع في النحو: محمد بن مسعود الغزني الشافعي النحوي(٤٢١هـ)، تحقيق: يوحنا مرزا الخامس، د. ط، د. ت، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، د. ت، المكتبة العصرية، لبنان.

١١- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، د. ط، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت.

١٢- التبيان في تفسير القرآن: الشيخ الطوسيّ، د. ط، د. ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣- تكملة أمل الآمل: ٤: ٣١١، حسن بن هادي الصدر (١٣٥٦هـ)، تحقيق: حسين علي محفوظ وآخرين، ط١، د. ت، دار المؤرخ العربي، بيروت.

١٤- تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه: أحمد الحسيني، ط١، ١٤١٠هـ، مكتبة آية الله المرعشي، قم.

١٥- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكريّ (٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم

وآخرين، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، دار الجيل، بيروت.

١٦- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية: علي خان بن أحمد المدني (١١٢٠هـ)، تحقيق: أبو الفضل السجادي، د. ط، د.ت، نشر ذوي القرى، قم.

١٧- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني(١٣٨٩هـ)، د. ط، د.ت، دار الأضواء، بيروت.

١٨- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: محمد باقر الخوانساري، د. ط، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، منشورات مركز الدار الإسلامية، بيروت.

١٩- شرح ديوان المتنبي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، د. ط، د.ت، دار المعرفة، بيروت.

٢٠- شرح الرضي على الكافية: محمد بن حسن رضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ)، د. ط، د.ت، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران.

٢١- شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدين حسن بن محمد الحسيني الاستراباذي (٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، مكتبة الثقافة الدينية.

٢٢- شرحُ شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ)، د. ط، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن إبراهيم الأنصاري(٧٦١هـ)، ط١١، ١٩٦٣م، مطبعة السعادة، مصر.

٢٤- شرح النظّام على الشافية: نظّام الأعرج حسن بن محمد (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد زكي الجعفري، د. ط، د.ت، دار الحجة للثقافة، قم.

٢٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٦- طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرك الطهراني محمد محسن(١٣٨٩هـ)، د. ط، ١٤٣٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي اليشكري (٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد الشايب، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

٢٨- الكتاب: عمرو بن عثمان بن

قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، د.ت، دار الجيل، بيروت.

٢٩- كشف الظنون: حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، د. ط، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠- الكنى والألقاب: عباس القمّي (١٣٥٩هـ)، د. ط، ١٣٤٨ش، مكتبة الصدر، طهران.

٣١- مجمع الأمثال: أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (٥١٨هـ)، د. ط، ١٣٦٦ش، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للمعاونية الثقافية للاستانة الرضوية المقدسة، إيران.

٣٢- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحو اللغويّ، ابن سيده (٤٥٨هـ)، د. ط، د. ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاشي وآخرين، ط١، د.ت، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

٣٤- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، د. ط، د.ت، مكتبة المثنى، بيروت.

٣٥- المفصّل في تراجم الأعلام: أحمد الحسيني الأشكوري، د. ط، ١٣٩٣ه، مجمع الذخائر الإسلامي، قم.

٣٦- المفصّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، ط١، ١٩٩٣م، مكتبة الهلال، بيروت.

٣٧- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، ط١، ١٩٩٦م، مكتبة لبنان، بيروت.

٣٨- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (٣٩٢هـ)، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م، دار إحياء التراث القديم، بيروت.

٣٩- موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط١، ١٤١٨، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم.

٤٠- هداية الطالب إلى مصادر كتاب المكاسب: عبد السلام كاظم الجعفري، ط١، ١٤٢٨هـ، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم.